UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

استجابة سياسات الاستثمار إلى جائحة (COVID-19)

الاونكتاد، مايو 2020

قطاع التجارة الخارجية
إدارة الاستثمار

أدوات سياسة الاستثمار للتصدي لجائحة COVID-19

إجراءات سياسات الاستثمار على المستوى الوطني

1. تسهيل الاستثمار

ضرورة تخفيف الاعباء الادارية وتقليل العوائق البيروقراطية على الشركات بهدف زيادة كفاءة عمليات الإنتاج وتسليم السلع الضرورية للعملاء خلال فترة الوباء بالإضافة الى السرعة في استخدام الأدوات والمنصات الإلكترونية التي تتيح استمرارية الخدمات الأساسية مثل نظام التسجيل وإصدار الرخص إلكترونياً.

الإجراءات العالمية لتيسير الاستثمار:

1) تقليل الوقت وتبسيط الإجراءات المتعلقة بطلبات ترخيص وتسجيل المستثمرين والمشاريع الاستثمارية بالإضافة الى الإجراءات المتعلقة بالضرائب.
2) تعزيز استخدام منهجية اصدار الموافقات في فترة محددة لاختصار الوقت المستغرق.
3) البقاء على تواصل مباشر مع مقدمي طلبات الاستثمار وتقديم الاستشارات الإدارية لهم.
4) تشجيع وتعزيز التعاون والتنسيق المؤسسي، مثل إنشاء سلطة موافقة واحدة على الإنترنت وأن يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات بين الحكومة الوطنية والمحلية أو أن تقوم أكثر من جهة بفحص مقترحات الاستثمار أو التصريح بها.
5) إنشاء أدلة العملاء التي تحدد معايير تقديم الخدمات والممارسات الجيدة.
6) الحفاظ على التكاليف للمستثمر في عملية الموافقة على الاستثمار إلى الحد الأدنى.
7) تسهيل دخول وإقامة موظفي المشاريع الاستثمارية من خلال التشريعات ذات الصلة مثل (تسهيل اصدار التأشيرات، وازالة العقبات البيروقراطية).
8) تبسيط الإجراءات المتعلقة بخدمات البنية التحتية والخدمات الأساسية العامة.
9) المراجعة الدورية لإجراءات الاستثمار والتأكد من أنها بسيطة وشفافة ومنخفضة التكلفة.
10) تطبيق الممارسات الإدارية الجيدة في المناطق الاقتصادية الخاصة.

2. الاحتفاظ بالاستثمار والرعاية اللاحقة له من قبل وكالات تشجيع الاستثمار

تعتبر وسيلة مهمة وفعالة لمساعدة المستثمرين الأجانب خلال الأزمة مثل خدمات اطلاعهم على آخر المستجدات والمعلومات المتعلقة بالوباء وخدمات الدعم الإداري والتشغيلي خلال الأزمة.

3. تقديم حوافز استثمارية

1) تقديم حوافز مالية وضريبة لزيادة البحث والتطوير في مجالات مثل البحوث الطبية والصيدلانية لتطوير اللقاحات والادوية.
2) تقديم حوافز لتشجيع الشركات المصنعة على توسيع أو تحويل خطوط الإنتاج لزيادة انتاج المعدات الطبية ومعدات الحماية الشخصية مثل تحديث خطوط الإنتاج على نفقة الحكومة، وتخفيض الضريبة.

3) حوافز لتعزيز الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً، مثل تقديم برامج دعم للتدريب وبناء القدرات للشركات، تقديم الإعفاءات الجمركية، تخفيض أسعار الكهرباء والماء والغاز.

4. الاستحواذ على أسهم الشركات المتأثرة بالأزمة

قيام الحكومات بالتدخل لحماية واستمرارية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية المتأثرة مثل الاستحواذ على حقوق الملكية في الشركات والتأميم الجزئي أو الكامل مثل قطاع الطيران والأنشطة المرتبطة به.

5. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية في سلاسل التوريد

يمثل الدعم المالي والضريبي للشركات الصغيرة والمتوسطة جزءاً أساسياً من حزم الحوافز التي تقدمها الدولة لها، وتساعد برامج الدعم هذه في الحفاظ على سلاسل التوريد سليمة مثل (الاسترداد المضمون للمدفوعات المتأخرة، التمويل غير المباشر للموردين من خلال مشتريها، الإعفاءات الضريبية وغيرها من المزايا المالية للشركات، التمويل المشترك لبرامج التنمية، وتوفير التمويل المباشر للشركات المحلية).

أمثلة على الدول التي قدمت دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة:

1) **المملكة العربية السعودية:** أعلنت الحكومة عن حزمة مساعدات بقيمة 13 مليار دولار للقطاع الخاص، وتوفر الحزمة العديد من تدابير المساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تأجيل سداد القروض والتمويل الميسر وتمديد الموعد النهائي لتقديم الاقرارات الضريبية ودفعها.

2) **هولندا:** قدمت الحكومة دعم للشركات التي اضطرت إلى الإغلاق مؤقتاً، من خلال توسيع الضمانات الحكومية للحصول على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

3) **أستراليا:** قدمت الحكومة دعم نقدي مؤقت يصل إلى 100000 دولار أمريكي للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من الاستمرار في العمل ودفع مصاريفها والاحتفاظ بالموظفين.

4) **ماليزيا:** أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة 57 مليار دولار أمريكي، تم توجيه 40٪ منها لدعم مالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أعلن البنك المركزي عن وقف جميع القروض لمدة ستة أشهر.

5) **البرازيل:** أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة 30 مليار دولار أمريكي لتمويل الدعم لأجور الموظفين في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى خط ائتمان بقيمة 14.9 مليار دولار أمريكي لرأس المال العامل المتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى برنامج قروض للشركات التي تعمل في مجال السياحة والخدمات الأخرى. كما تم الإعلان عن تأجيل الضريبية لهذه الشركات وإمكانية اعتماد ترتيبات عمل مخفضة أو مرنة.

6) **جنوب أفريقيا:** أعلنت الحكومة عن صندوق لتخفيف الديون يبلغ حوالي 27 مليون دولار أمريكي لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء صندوق خاص لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي السياحة والضيافة.

6. حماية الأمن القومي والصحة العامة من خلال فحص الاستثمار الأجنبي

قيام الحكومات بإجراء فحص مكثف للاستثمار الأجنبي لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وتهدف هذه التدابير إلى حماية القدرات المحلية المتعلقة بالرعاية الصحية والأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية، بالإضافة الى القيام بمراجعات للاستثمار الأجنبي لحماية الشركات والتكنولوجيا المحلية الهامة التي قد تكون عرضة بشكل خاص لعمليات الاستحواذ الأجنبية العدائية، مثل تعليق نظام تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الهامة.

7. تدخل الدولة في قطاع الصحة

اتخاذ سياسات وتدابير تستهدف قطاع الصحة وذلك لحماية الصحة العامة والأمن القومي أثناء الأزمة، مثل إلزام الشركات لإنتاج السلع التي لها علاقة بحالات الطوارئ والصحة العامة ومصادرتها مع تقديم تعويض يغطي التكاليف، حظر الصادرات على المعدات الطبية والأدوية التي تعتمدها الدول لأسباب تتعلق بالصحة العامة والأمن القومي، تسهيل الاستيراد للسلع والخدمات المطلوبة لحماية الصحة العامة.

8. استغلال الملكية الفكرية

اتخاذ تدابير لتشجيع استخدام التكنولوجيا المحمية بالملكية الفكرية وذلك بهدف تسريع عملية البحث والتطوير وتيسير عملية الإنتاج للعلاجات والتشخيصات واللقاحات اللازمة، مثل تسهيل منح التراخيص للاستفادة من التقنيات الموجودة، كالترخيص العام لتسريع البحث والتطوير والترخيص الخاص بصاحب الملكية الفكرية لتمكين استيراد الأدوية.

ملخص إجراءات سياسات الاستثمار على المستوى الوطني		
#	مجال سياسة الاستثمار	تدابير السياسة (أمثلة)
1	تسهيل الاستثمار	• تخفيف الأعباء الإدارية والعقبات البيروقراطية أمام الشركات.
2	الاحتفاظ بالاستثمار والرعاية اللاحقة	• خدمات المعلومات والدعم الإداري والتشغيلي خلال الأزمة.
3	حوافز الاستثمار	• حوافز مالية أو ضريبية لإنتاج المعدات الطبية ذات الصلة بـCOVID-1 . • حوافز لتعزيز الأنشطة الاقتصادية وحوافز تحويل الإنتاج.
4	الاستحواذ على أسهم الشركات المتأثرة بالأزمة	• الاستحواذ على حقوق الملكية في الشركات. • التأميم الجزئي أو الكامل.
5	دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية	• الدعم المالي للموردين المحليين (مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة).
6	الأمن القومي والصحة العامة	• تطبيق فحص الاستثمار الأجنبي في الصناعات التي لها علاقة بالوباء.
7	تدخل الدولة في قطاع الصحة	• الإنتاج الإلزامي، حظر التصدير، تسهيل الاستيراد
8	استغلال الملكية الفكرية	• الترخيص العام للترخيص غير الطوعي لتسريع البحث والتطوير. • الترخيص الخاص بصاحب الملكية الفكرية لتمكين استيراد الأدوية

إجراءات سياسات الاستثمار على المستوى الدولي

1. التعهدات الدولية الداعمة للاستثمار

هناك اعلانات دولية تدعم الاستثمار عبر الحدود، مثل اعلان قادة مجموعة العشرين بالالتزام بحماية العمال والشركات، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعات الأكثر تضرراً وضخ أكثر من 5 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي كجزء من السياسة المالية المستهدفة والتدابير الاقتصادية وخطط الضمان لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية للوباء، والعمل على ضمان تدفق الإمدادات الطبية الحيوية والمنتجات الزراعية الحيوية والسلع والخدمات الأخرى عبر الحدود، والعمل على حل الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.

2. اتفاقات الاستثمار الدولية

إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية لدعم سياسات الصحة العامة وتقليل مخاطر تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر وإعادة تقييم دور اتفاقات الاستثمار الدولية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. الخطط والاستراتيجيات الإنمائية للدول، حيث ستسمح هذه الإصلاحات للدول بالاستجابة بشكل أفضل للأزمات العالمية التي تؤثر مثلاً على الصحة العامة والاستقرار الاقتصادي و / أو البيئة.

ملخص إجراءات سياسات الاستثمار على المستوى الدولي		
#	مجال سياسة الاستثمار	تدابير السياسة (أمثلة)
1	تدابير الدعم الدولية للاستثمار	• التعهدات الدولية لدعم الاستثمار عبر الحدود.
2	اتفاقات الاستثمار الدولية	• إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية لدعم سياسات الصحة العامة وتقليل مخاطر تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر.

التوقعات المستقبلية: التحضير لفترة ما بعد الوباء

استشرافاً للمستقبل، من المتوقع أن يكون للوباء آثار دائمة على صنع سياسة الاستثمار، مثل:

1. تعزيز الاتجاه نحو سياسات أكثر تقييداً للاستثمار الأجنبي في صناعات تعتبر ذات أهمية وحاسمة بالنسبة للدولة المضيفة.
2. وجود المزيد من المنافسة لجذب الاستثمار في صناعات معينة، حيث تسعى الاقتصادات إلى التعافي من الأزمة وتحتاج سلاسل الإمداد المتعثرة إلى إعادة تأسيس.
3. تعزيز استخدام إجراءات الموافقات والاجراءات الإدارية عبر الإنترنت للمشاريع الاستثمارية والمستثمرين والموظفين في المشاريع الاستثمارية.
4. تسريع جهود الدول لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية لضمان حقها في التنظيم للمصلحة العامة، مع الحفاظ على مستويات فعالة لحماية الاستثمار.
5. ستواجه جميع الحكومات التحدي المشترك المتمثل في كيفية الاستفادة المثلى من سياسات الاستثمار في إعادة اقتصاداتها إلى مسار التنمية المستدامة.
6. سيكون التعاون الدولي الناجح حاسماً، وخاصة من أجل انتعاش الدول النامية والاقل نمواً.

انتهى،